

Distr.
GENERAL

S/1997/337
28 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان / أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لزائر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة عاجلة للغاية بعث بها إليكم، باسم حكومة جمهورية زائير، السيد
كاماندا وا كاماندا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي.

وسأغدو ممتنًا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خابوجي نزاجي لوكانبو
القائم بالأعمال المؤقت
الوزير المفوض، الممثل الدائم المساعد

المرفق

رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي بزائر

تتوفر لدى حكومة جمهورية زائير معلومات موثوقة ومتسقة يمكن التحقق من صحتها تفيد بأن ٥٠٠ رجل ينتمون إلى القوات المسلحة الأنغولية غادروا كابيندا وهم مدججون بالسلاح، بناء على أمر من الحكومة الأنغولية، ويحشدون في بلدة يما الواقعة على الحدود، فيما يبدو أنه نية مبيبة للتسلل إلى أراضينا عبر حدود زائير السفلى.

وإتنا نوجه انتباه مجلس الأمن إلى خطورة تورط القوات المسلحة الأنغولية تورطا مباشرا في الصراع الدائر في زائير، مساندة للمتمردين التابعين لتحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/ زائير في الجزأين الجنوبي والغربي من زائير.

وتوجه حكومة جمهورية زائير مرة أخرى اهتمام مجلس الأمن إلى بعد الخارجي للعدوان الذي يتعرض له بلدنا وتطالب بأن تتخذ، علاوة على البيانات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن، تدابير عاجلة لكتالة تنفيذ خطة السلام المكونة من خمس نقاط والمكرسة في قراره ١٠٩٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧، حسب التسلسل الزمني المنصوص عليها.

وحكومة جمهورية زائير إذ ترحب بإيفاد لجنة حقوق الإنسان للجنة تحقيق دولية إلى شرق زائير، وفقا للقرار الذي اتخذه في دورتها الثالثة والخمسين المعقدة في جنيف، وإذ تشعر بالاغتناب لمضمون البيان الحازم الصادر عن رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1997/22) في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والفضائح المرتكبة على يد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو/ زائير يؤازره في ذلك ويتعاون معه المتواطئون فيما تتعرض له زائير من عدوان دون سابق استفزاز، تشير إلى أنها، منذ ما يربو على العامين، بُثّت في مناسبات عديدة المجتمع الدولي بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص إلى الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي يتعرض لها القانون الإنساني الدولي في رواندا وبوروندي وفي شرق زائير.

وقد تأخر إيفاد تلك اللجنة نتيجة لعدم استجابة المجتمع الدولي على وجه الاستعجال لنداءات التحذير التي أطلقتها مصادر شتى، بيد أنه يمكن في اعتقادنا الحيلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات وإنقاذ بعض الأرواح البشرية.

ولذا نرى أنه ما لم تُتخذ، فوراً، تدابير حازمة لوضع حد لذلك، ستتحمل الأمم المتحدة أمام التاريخ مسؤولية ضخمة إزاء الجرائم المرتكبة يومياً في حق البشرية على مرأى من المنظومة وفي مناخ من عدم الاكتتراث، أسوة بالمحمير الذي آل إليه مؤخراً اللاجئون الروانديون في جنوب كينيا، حيث نجح في اليوم عن ٨٠٠٠ لاجئ كان عددهم في يوم ما يربو على ٦٠٠٠٠.

وفي ضوء ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً ديباجته، فإن النطاق المركبة في الأراضي الザئيرية التي يسيطر عليها المعتدون على جمهورية زائير، في وقت لم يبق فيه على انتهاء القرن العشرين سوى ثلاثة أعوام، وبمبادرة من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعتبر وصمة عار على جبين البشرية جماعة.

(توقيع) جيرار كاماندا وا كاماندا

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية والتعاون الدولي
